الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-10-20

الشروق

نظموا وعدات بالكسكسي والشواء على أنغام "الطبابلة"

مترشحون للانتخابات المحلية بالبويرة يحتفلون بقبول ملفات ترشحهم

صارع الأسبوع الفارط، العشرات من المترشحين ببلديات ولاية البويرة للانتخابات المحلية المرتقبة في السابع والعشرين من نوفمبر المقبل، والذين تم قبول ملفات ترشحهم إلى تنظيم الحفلات ود"الزردات" بالكسكسي والشواء حضرها الأهل والأحباب ومناضلو الأحزاب الذين قاسموا فرحة هؤلاء ورقصوا على أنغام "الطبابلة"، في انتظار الاحتفال الأكبر في حال الفوز في هذه الانتخابات.

تحولت الأسبوع الفارط مكاتب الأحزاب السياسية ببلديات ولاية البويرة إلى ما يشبه قاعات حفلات، حيث قرر المترشحون سواء الشباب منهم أو القدامى الذين قبلت ملفات ترشحهم تنظيم حفلات، ودخلوا في سباق مع الزمن لتوجيه دعوات للكثير من المواطنين والمناضلين لحضور الحفلات التي اقتصرت لدى الأغلبية على توزيع الحلويات والعصائر على الحاضرين والتقاط الصور التذكارية مع المترشحين، فيما فضل أغلبية "الأميار" السابقين الذين قبلت ملفاتهم، تنظيم "زردات" ووعدات مؤنها المقاولون وأصحاب المال، حضرتها حتى الفرق الموسيقية التقليدية "اطبالن"، وتناول فيها الجميع أطباق الكسكسي باللحم والمشوي، وهذا في انتظار ما سيفرزه الصندوق يوم 27 نوفمبر المقبل.

وحسب مصادر "الشروق"، فإن أحد المترشحين للانتخابات المحلية ببلدية العجيبة، قام عشية الاحتفال بالمولد النبوي الشريف بتحضير وليمة لأصدقائه والموالين لحزبه حضرها سكان قريته وأنقى عليهم خطابا، ختمه بدعوتهم للوقوف إلى جانبه خلال الحملة الانتخابية للفوز بكرسي البلدية.

وجب التذكير أنه بأغلبية البلديات على غرار عين حجر، المقراني، أولاد راشد وغيرها، تم تسجيل العودة القوية للأميار السابقين الذين قرروا الترشح من جديد للفوز بعهدة ثالثة أو رابعة بحجة استكمال المشاريع المتبقية.

■ فاطمة عكوش

أحزاب تنتقد سياسة "الزبر" التي أطاحت بآلاف القوائم

بلديات بدون مرشّحين للمحليات بسبب ثغرة قانونية!

أسماء بهلولي

كشفت الأرقام المعلنة من قبل أحزاب سياسية تعتزم المشاركة في محليات 27 نوفمبر المقبل، عن غياب تمثيل مرشحين لمنصب رئيس المجلس الشعبي البلدي في الاستحقاقات المقبلة بعدد من البلديات، بسبب "الزبر" الذي أطاح بعدد كبير من أولئك المشتبه فيهم في قضايا الفساد، وأيضا عدم تمكن بعض الأحزاب نتيجة الشروط المشددة من تقديم مرشحين على مستواها، الأمر الذي يشكل حرجا للسلطة، خاصة أن قانون الانتخابات الجديد لم يتطرق إلى هذه الثغرة التي تثير الكثير من الجدل اليوم.

بعد إعلان السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن غلق باب الترشح وشروعها في عملية تطهير القوائم الانتخابية ظهرت إلى السطح بلديات لم تتمكن الأحزاب السياسية فيها من المشاركة ولو بقائمة واحدة في المحليات، بسبب صعوبة جمع التوقيعات أو سقوط القوائم الانتخابية في آخر لحظة نتيجة الشروط التي نصت المادة 184 من قانون الانتخابات على ضرورة توفرها في المترشح، الأمر الذي وضع هذه البلديات في خانة "المجهول" ودفع الأحزاب السياسية للتساؤل عن مصيرها لاسيما أن قانون الانتخابات حسب القيادي في التجمع الوطني الديمقراطي العربي صافي لم يعالج هذه الثغرة - على حد وصفه - فهو لم يتحدث عن قضية انتخابات جزئية في هذه البلديات ولا عن تمديد الآجال في مثل هذه الحالة. قائلا: "قانون الانتخابات لم يقدم أي حل ولذلك طالبنا بتعديله قبل انطلاق العملية الانتخابية"، وحسب العربي صافي، فإن العشرات من البلديات اليوم، هي بدون مرشحين على غرار 4 بلديات بولاية بجاية، يضاف لها بعض المجالس في ولاية المدية وبرج بوعريج وكذا في الولايات المستحدثة مؤخرا، وهي القضية التي سبق أن حذرت منها الأحزاب السياسية قبيل موعد الانتخابات لأن بعض الإجراءات خاصة تلك المتعلقة بجمع الانتخابات يقول- العربي صافي- في تصريح لـ"الشروق" شكلت حاجزا أمام بعض التشكيلات الحزبية لدخول هذا المعترك الانتخابي.

وهو نفس الموقف الذي يراه القيادي في حركة مجتمع السلم ناصر حمدادوش، الذي حمل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات "مسؤولية تعقيد الوضع بسبب تأخرها في تسليم استمارات التوقيعات وملفات الترشح إضافة إلى فرض حجم كبير"- يقول المتحدث- من التوقيعات في كل البلديات والولايات ما أدى- حسبه - إلى ظهور مجالس بلدية لم تترشح فيها أي قائمة، قائلا: "هناك مجالس فيها قائمة واحدة، وهناك مجالس كثيرة محدودة المنافسة بين قائمتين أو ثلاث فقط، وهناك مجالس لا يوجد فيها مترشحون إطلاقا".

وحسب ناصر حمدادوش، فإنه من الناحية الواقعية لا يوجد أي حزب سياسي سيدخل في كل المجالس البلدية والولائية، ما يدل على "فشل" في العملية الانتخابية في مرحلة التوقيعات والترشيحات والتحقيقات، وستكون النتائج وخيمة بعد الإعلان عن النتائج، ما ينبئ- يقول حمدادوش- بتسجيل حالات الانسداد في المجالس المنتخبة التي ستدخل فيها الإدارة في التعيين "الانتخاب الشكلي" لرؤساء المجالس الولائية والبلدية، وفق تعديل قانون الانتخابات الأخير، وهو ما من شأنه أن يخلط الأوراق ويضع المجالس المنتخبة في حالة هشاشة من حيث مشروعية أدائها في التنمية المحلية، وهو ما يزيد في إرهاق المواطن.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

إقصاءات بالجملة لإطارات ومنتخبين في تيبازة

شبهة الفساد والتقارير الأمنية تطيح بالعديد من المترشحين

● لم تسلم الأحزاب العتيدة والفتية ولا القوائم الحرة من إقصاء مرشحيها من قوائم المجالس البلدية والمجلس الشعبي الولائي بتيبازة لأسباب أمنية وقضائية، فيما تعرضت عدة إطارات لصدمة بعدما أسقطت من الترشح رغم أن صحائفها القضائية خالية من أي إدانات أو أحكام قضائية. رفضت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات العديد من القوائم الحزبية، إذ وجدت قيادة حزب جبهة التحرير الوطني نفسها مضطرة لتعويض 4 مترشحين لمقاعد بالمجلس الشعبي الولائي بعد إقصائهم، من بينهم برلماني سابق كانت السلطة قد أقصته من الترشح للتشريعيات الماضية رغم لجوئه إلى القضاء الإداري خلال التشريعيات الماضية وتقديمه صحيفة قضائية خالية من أي متابعة. كما أسقطت المندوبية مترشحين اثنين عن حزب الأرندي للمجلس الشعبي الولائي وطال الغربال 4 مترشحين للمجلس الشعبي الولائي عن حزب المستقبل ومترشحا واحدا عن حزب الفجر الجديد للمجلس الولائي الذي تتسابق على مقاعده سبعة أحزاب هي الأفالان، الأرندي، حزب الفجر الجديد، الحرية والعدالة، المستقبل، حركة البناء زيادة على قائمة حرة.

وعلى مستوى القوائم المترشحة للمقاعد البلدية، طالت آلة الإقصاء عشرات الأسماء من أحزاب سياسية وأخرى حرة من مجموع 544 مترشح يتنافسون على مقاعد البلديات الـ28. وفيما تم تعويض بعض الرؤوس التي طالها الغربال ينتظر بعض المقصين ما ستصدره المحكمة الإدارية، خاصة الإطارات والمسيرين والمنتخبين السابقين الذين لم تصدر بحقهم أحكام سالبة للحرية أو إدانات في قضايا فساد أو حق عام. وكشفت مصادر حزبية أن الأسباب التي برزت بها المندوبية الولائية إسقاط أسماء مرشحيها بعد التحقيقات الأمنية تراوحت بين شبهة الفساد ووجود متابعات قضائية ضد المترشح ومسبوق قضائيا بالنسبة للبعض، وأسباب أخرى ارتبط بعضها بعدم دفع الضرائب وتقارير أمنية.

ب. سليم

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
El Djazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

الشروع في تعويض المترشحين المقصيين

الأحزاب تتعامل مع "وضع انتخابي" غير مسبوق

وجدت الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة، نفسها، في وضع غير مسبوق، بالنظر إلى عدد مترشحيها المقصيين لأسباب مختلفة، من قوائم انتخابات المجالس الشعبية الولائية والبلدية المزمع إجراؤها يوم 27 من نوفمبر المقبل، وهي مجبرة على البحث عن مترشحين آخرين لاستخلافهم.

وانطلقت التعويضات بعد إنتهاء آجال دراسة الملفات وتبليغ المرفوضين البارحة من قبل مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تزامنا مع لجوء عدد من المرفوض ترشحهم إلى القضاء الإداري، وقد شملت الاقصاءات معظم القوائم الحزبية والمستقلة بنسبة متفاوتة، ما أدخل خصوصا الأحزاب التي واجهت صعوبة في جمع التوقيعات وعددا من القوائم في سباق جديد لتأمين تعويض الأسماء المرفوضة.

وشمل الإقصاء بناء على المادة 184 عددا كبيرا من رؤساء البلديات والمنتخبين المحليين السابقين ورجال أعمال ترشحوا في أحزاب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم وحركة البناء الوطني وجبهة المستقبل وعدد من القوائم المستقلة.

وتوزعت أسباب الإقصاء التي استندت في معظمها إلى التقارير الأمنية التي أعدتها الجهات المختصة إلى شبهة المال الفاسد أو الانتماء للحزب المحظور أو وجود تجاوزات تخص المسار الوظيفي أو في الحياة العامة.

وأودع عدد كبير من المترشحين في قوائم الأحزاب السياسية والحرة طعونا لدى لدى المحاكم الإدارية في الولايات اعتراضا على قرارات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي أصدرت قرارات برفض ترشحهم.

ووفقا للمادة 206 من القانون العضوي للانتخابات والرزنامة التي اعتمدت عليها السلطة الوطنية للانتخابات فإن فترة الدراسة وبعدها فتح مجال الطعون تمتد إلى غاية 31 أكتوبر الجاري.

وحسب المادة 183 من القانون العضوي للانتخابات، يجب أن يستند رفض أي ترشيح أو قائمة مترشحين بقرار معلل تعليلا قانونيا صريحا من منسق المندوبية الولائية لسلطة الانتخابات.

وتنص الفقرة الثانية من المادة ذاتها أنه يشترط تبليغ القرار تحت طائلة البطلان في أجل 8 أيام كاملة ابتداء من تاريخ إيداع التصريح بالترشح، حيث يعد الترشح مقبولا بانتهاء هذا الأجل.

وتفصل المحكمة الإدارية المختصة إقليميا في الطعن في أجل 4 أيام كاملة من تاريخ إيداع الطعن، حيث يمكن الطعن في حكم المحكمة الإدارية أمام المحكمة الإدارية للاستئناف المختصة إقليميا في أجل 3 أيام كاملة من تاريخ تبليغ الحكم.

بدورها، تفصل المحكمة الإدارية للاستئناف المختصة إقليميا في الطعن في أجل 4 أيام كاملة من تاريخ إيداع الطعن، حيث يكون قرارها غير قابلا لأي شكل من أشكال الطعن.

وكان رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، قد أرسل مذكرة للمندوبيات الولائية في الرابع من أكتوبر الماضي يوضح لهم فيها كيفية القيام بترشيح جديد في حالة الوفاة أو حصول مانع شرعي في الاستحقاقات المقبلة.

وأوضحت مذكرة شرفي أنه يمكن القيام بعملية استخلاف المترشح أو المترشحين المرفوضين من طرف المترشح الموكل من الحزب السياسي أو من طرف مترشحي القائمة المستقلة ضمن الآجال التي يحددها القانون العضوي للانتخابات.

وجاء في المذكرة ذاتها، أنه لا يجوز القيام بإيداع ترشيح جديد إلا في حالة الوفاة أو حصول مانع شرعي على أن لا يتجاوز الأجل ثلاثين يوما التي تسبق الانتخابات المحلية، حيث يقصد بالمانع الشرعي حسب إرسالية رئيس سلطة الانتخابات عدم استيفاء الشروط القانونية المنصوص عليها في القانون العضوي للانتخابات، وجود مانع مستتر تم اكتشافه بعد انتهاء فترة الترشيحات، البيانات المدونة في التصريح الموقع من طرف المترشح غير صحيحة، في حال الترشح في أكثر من قائمة أو في أكثر من دائرة انتخابية أو في حال تسجيل ترشح شخصين من نفس الأسرة سواء بالقرابة أو بالمصاهرة أو من الدرجة الثانية في قائمة واحدة وحدوث تغيير في الوضعية القانونية للمترشح تجعله غير مستوفي الشروط القانونية.

وسيم بن سعيد

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

DES CENTAINES DE CANDIDATS ÉVINCÉS DES ÉLECTIONS LOCALES

La course à leur remplacement ouverte

CETTE énième épreuve relève d'un parcours du combattant…

Mohamed BOUFATAH

C'est le branle-bas de combat au niveau des quartiers généraux des partis en lice pour les élections locales, prévues le 27 novembre prochain. La course au remplacement des candidats évincés est ouverte. Cette énième épreuve est un véritable parcours du combattant, d'autant plus que les rejets tous azimuts ont dissuadé les citoyens de se porter candidats.

Par conséquent, des partis et des indépendants se plaignent des multiples rejets qui leurs sont notifiés par les délégations de wilayas de l' Anie. Dans ce contexte, le MSP parle de « massacre » qu'auraient subi des dizaines, voire des centaines de ses listes de candidatures, en vertu des articles 183,184 et 185 de la loi organique portant régime électoral.

Le FLN a affirmé, hier, par la voix de son chargé de communication, Nadir Boulkroune que pratiquement toutes les listes présentées par le parti ont été « élaguées » de deux à trois candidats.

Les motifs avancés par l'Anie vont du simple soupçon au litige avec l'administration fiscale, indique-t-on. Certains partis, comme le MSP, qualifient les décisions de l'Anie, qui s'appuient sur les rapports de services de sécurité, comme une forme de fraude en amont du double scrutin pour les locales.

Il y a des places à prendre

D'autres formations en lice, à l'image du FLN, dénoncent l'obstination exagérée de l'Anie à « assainir » les listes de candidatures peut aboutir à un résultat contraire, dont le désintérêt et la défection des électeurs.

À titre de rappel, le délai légal pour l'examen des listes de candidatures et afin de compléter ou joindre les documents manquants au dossier de candidature, a pris fin dimanche. Suite à quoi, les partis et les représentants des candidats tentent de remplacer des candidats écartés de la course électorale. Il est à noter que des rejets à la pelle ont été notifiés par les délégations de wilayas de l'Autorité nationale indépendante des élections(Anie) aux représentants de listes de candidatures.

Les candidats évincés ont déposé leurs recours devant le tribunal administratif. Le délai de recours s'étalera jusqu'à la fin du mois en cours, pour laisser place à la campagne électorale qui devrait débuter le 4 novembre prochain. Globalement, les motifs de l'exclusion, dont la plupart étaient fondés sur des rapports des services de sécurité, sont liés aux soupçons d'avoir eu des liens avec l'argent sale, les milieux de l'affairisme ou l'achat de voix, l'appartenance au FIS dissous, à l'inéligibilité et l'incompatibilité.

L'exclusion à la faveur des dispositions de l'article 184 de la loi électorale, notamment dans son septième alinéa, a touché des présidents d' APC, des président d'APW, des élus locaux et des hommes d'affaires qui se sont présentés sous la bannière des FLN, RND, MSP, mouvement El Moustakbel et au titre des listes indépendantes.

Les partis en lice pour les locales se sont également heurtés aux difficultés liées à la collecte de parrainages, dont le nombre exigé est jugé « exagéré », voire impossible dans certaines communes isolées. Ceux qui ont passé cette première étape se plaignent d'un autre obstacle lié à l'application des dispositions controversées du Code électoral. Pour rappel, les listes et les candidats exclus peuvent faire appel devant les tribunaux administratifs. S'ils n'obtiennent pas gain de cause, ils peuvent, dans un délai de trois jours, solliciter les tribunaux administratifs d'appel. lesquels statuent dans un délai de 4 jours francs, à compter de la date d'introduction de l'appel.

Le jugement ou l'arrêt en question, peuvent faire objet de recours devant le Conseil d'Etat.

M. B.

ÉLECTIONS LOCALES À BÉJAÏA

Des rejets «excessifs et arbitraires»

DEPUIS la fin de l'étude des dossiers des candidats, samedi dernier, la wilaya de Béjaïa a connu des rejets à la pelle de listes électorales et de dossiers de candidats.

Boualem CHOUALI

Les listes et les candidatures rejetées ont trois jours, après la fin des examens des dossiers, pour faire recours auprès du tribunal administratif de la localité compétente. Après la fin de l'étude des dossiers, samedi dernier, les trois jours ouvrables pour les recours sont bouclés depuis, hier, mardi à 17h.

Ce sont quelque 103 dossiers de candidature qui ont fait l'objet de rejet par l'Autorité nationale indépendante des élections, nous informe une source fiable auprès de cette instance. Des rejets qui touchent aussi bien les candidats des partis politiques que des listes indépendantes. Des rejets, en somme, qui sont les conséquences principales des enquêtes menées par les services compétents. Les refus des dossiers des candidats, déposés auprès des délégations locales de l'Autorité nationale indépendante des élections, se chiffrent, en effet, par dizaines. Ceci, après réception des rapports des services de sécurité compétents et examen du casier judiciaire n°2. Ces rejets sont jugés trop sévères par les représentants des partis politiques et les représentants des indépendants. « Mes casiers judiciaires aussi bien le N°2 que le N°3, sont vierges. Je n'ai jamais fait l'objet d'aucune plainte auprès des juridictions compétentes, mais voilà, sur un rapport des services de sécurité, ma candidature a été rejetée par la délégation locale de l'Anie », nous déclare Abdelhak, un jeune militant du mouvement associatif, très connu dans la ville de Yemma Gouraya, avant d'ajouter « le même sort a été réservé à mes camarades qui n'ont jamais connu les tribunaux, mais qui sont actifs dans la vie quotidienne. Est-ce un message qu'on veut nous délivrer à travers ces rejets pour nous dire taisez-vous et ne bougez pas dans votre vie quotidienne ? Tout porte à croire que c'est une sanction à peine déguisée. Est-ce ça la Nouvelle Algérie ? », avait-il conclu. Le même son de cloche et le même constat ont été faits par les plus avertis en politique qui estiment que cette commission ad-hoc, qui travaille sur la base des rapports des services de sécurité, vise à écarter toutes les voix contestataires et les militants engagés qui s'inscrivent dans l'opposition. « Sinon comment expliquer le rejet de candidats qui n'ont jamais géré quoi que ce soit et qui n'ont jamais eu de démêlés avec la justice. C'est une véritable purge des militants engagés, notamment ceux qui ont été et restent encore actifs dans le Hirak... », nous interpelle Hocine, un militant des droits de l'homme.

Il est vrai qu'on s'attendait à des rejets qui toucheraient principalement d'anciens maires, des élus locaux et des hommes d'affaires qui ont des condamnations en justice et qui ont des liens avec le milieu des affaires et de l'argent sale, conformément au fameux article 184 de la loi organique portant régime électoral, notamment son septième alinéa, qui exige que le candidat «ne doit pas être connu du public par son lien avec les milieux financiers et commerciaux suspects et son impact, directement ou indirectement, sur le libre choix des électeurs et le bon déroulement du processus électoral», mais pas au point de rejeter des dossiers de candidats qui sont des figures du mouvement associatif. Dans ce cas, en plus des quatre communes qui n'ont pas présenté de listes pour les élections locales anticipées (Akbou, Feraoun, M'Scina et Toudja), d'autres communes peuvent connaître le même sort si on applique strictement le Code électoral, le statut et le règlement intérieur de l'Anie, puisque s'il y a rejet d'une seule candidature de n'importe quelle liste, étant donné que le délai de dépôt du dossier de candidature, est expiré, c'est toute la liste qui doit être rejetée.

B. C.